

تقرير "الاسكوا" .. مهم ولكنه غير كافٍ

المدن

جهاد اليازجي

قامت منظمة "الاسكوا" الأربعاء الماضي بنشر تقرير حول الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في سورية بعد مرور ثلاث سنوات ونصف السنة على بدء الثورة السورية. وقد رسم هذا التقرير صورة قاتمة للوضع في البلاد، حيث تأثر الاقتصاد السوري بقوة جراء الأزمة، وامتد التأثير ليضرب القطاعات الاقتصادية كلها، مخلفاً بالطبع أثراً اجتماعياً مأساوياً، ليس من ناحية البطالة والفقر فحسب، وإنما أيضاً، وكما يذكر التقرير، من حيث حصول السوريين على خدمات أساسية كالتعليم والصحة. وبحسب التقرير أيضاً، غدت سوريا خلال 42 شهراً من الأزمة، واحدة من اقل الدول نمواً في العالم، إذ أعادها النزاع إلى الوضع الذي كانت عليه قبل 20 أو ربما 30 سنة من منظور المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية.

الى جانب أهميته لكونه أول تقرير اقتصادي شامل يصدر عن مرجعية دولية منذ بدء الأزمة في سورية، يتضمّن التقرير جملة من المعلومات الهامة، حول حجم القطع الأجنبي الذي أنفقه مصرف سورية المركزي منذ بداية النزاع، والذي يقدر بنحو 14 بليون دولار أميركي وفقاً للتقرير. وعلى الرغم من ضخامة هذا الرقم نسبياً، فإنه يشير إلى أن الحكومة السورية ما زالت تمتلك بعضاً من النقد الأجنبي، نظراً إلى أن احتياطياتها من القطع الأجنبي كانت تقارب، قبل اندلاع النزاع، الـ 20 مليار دولار أميركي. أيضاً يشير التقرير إلى حجم خسائر الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب والتي وصلت إلى 140 مليار دولار، أي ما يساوي أكثر من ضعف حجم الاقتصاد السوري قبل بدء الثورة.

مع ذلك، ففي حين كان التقرير شاملاً نسبياً، فإن تركيزه على الاقتصاد الكلي أدى إلى عدم معالجة العديد من المسائل، منها: على سبيل المثال، لم يأخذ التقرير في الاعتبار الأهمية النسبية لمختلف العوامل التي كانت وراء تدمير الاقتصاد السوري. فالمعارك سبب مباشر لتدمير البنى التحتية، كالمنازل والقدرات الإنتاجية. إلا أن عوامل أخرى غير مباشرة كانت أيضاً وراء التراجع الاقتصادي، كالعقوبات الغربية المفروضة على قطاع النفط وعلى القطاع المصرفي. إذ ساهمت هذه العقوبات بخفض تدفق النقد الأجنبي، وكان لها بالتالي نتائج أثرت على كل من ميزان المدفوعات وقيمة العملة السورية، وعلى معدل التضخم. من ناحية أخرى، أدّى تراجع سيطرة الدولة في مناطق عديدة عبر البلاد إلى ظهور أنماط جديدة من النشاط غير الرسمي، نجمَ عنها انخفاض آخر في عائدات الدولة المالية. وأدى هذا التراجع أيضاً إلى إهمال الدولة لهذه المناطق وإلى انخفاض المؤشرات الاجتماعية فيها. كما تجدر الإشارة إلى التراجع الواضح في الاستثمار الحكومي نتيجة النزاع، والذي يشكل سبباً إضافياً في تعميق الأزمة الاقتصادية.

في السياق عينه، وبالرغم من أننا نعرف جيدا درجة السوء التي وصل إليها الوضع الاقتصادي في سوريا حاليا، إلا أنه ليس لدينا تفسير واضح لأسباب وصول الأمر إلى هذا الحد، وليس بوسعنا سوى رد ذلك إلى النزاع. وهذا يشكّل بحدّ ذاته مشكلة لمن يريد البدء في البحث عن حلول تساعد في تخفيف سرعة تدهور الاقتصاد السوري. وعليه، التقرير من هذه الناحية مخيب للآمال نسبيا. أيضا، لا ينظر التقرير إلى العواقب غير المادية للحرب وآثارها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في سوريا. فعلى سبيل المثال، حدث تغير هام في المشهد السوري وهو تقسيم البلاد جغرافيا، ومن المهم جدا إدراك وفهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذا التغيير، والذي سيكون له تداعيات في المستقبل.

على الرغم من أهمية المعطيات الاقتصادية الشاملة التي أوردها التقرير لفهم تأثير الحرب السورية، فإن ذلك لن يكون كافيا للسوريين إذا أرادوا البدء بالعمل لإيجاد حلول توقف التدهور المأساوي للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في بلادهم.

الإسكوا: إعادة إعمار سوريا والعراق وغزة تحتاج 750 مليار دولار

فلسطين أونلاين

قالت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، في تقرير لها عن المنطقة العربية خلال عامين 2013، 2014، إن الأزمات والحروب أثرت بشكل كبير على التنمية في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، وأن إعادة إعمار سوريا والعراق وغزة ، تحتاج ما يقرب من 750 مليار دولار.

وتسبب القتال بين النظام ومعارضيه في سوريا الذي يستمر للعام الرابع علي التوالي إلي تدمير عدد كبير من المنازل والمصانع، كما تسبب القتال بين "داعش" والجيش العراقي في تدمير العديد من المباني في مناطق شمالي وغربي العراق، وأجزاء واسعة من محافظة نينوى، فيما أدى العدوان الإسرائيلي الأخيرة علي غزة الذي استمر 51 يوم إلي تعرض 60 ألف بيت ومنشأة بالقطاع إلى أضرار متفاوتة.

وقال عبد الله الدريري كبير الاقتصاديين بمنظمة "الإسكوا"، أثناء عرضه للتقرير، إنه بالرغم من مشاكل الاستقطاب التي تعاني منها الدول العربية فإن توقعات النمو التي أجرتها "الإسكوا" تتجاوز نسبة 4% خلال عام 2015، في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتوقع أن ترتفع بدول المغرب العربي من 2 % عام 2014 إلى أكثر من 5 % عام 2015.

وافتتحت اليوم في تونس العاصمة، الدورة 28 للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الإسكوا" التي خصصت لمناقشة قضية العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية وذلك بحضور كبار المسؤولين في الدول الأعضاء بالمنظمة .

وتطرق التقرير الخاص بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية الذي أجرته "الإسكوا" لفترة 2013-2014 لعدة موضوعات شملت الاقتصادات العربية من منظور عالمي وقطاع الموارد الطبيعية بما في ذلك النفط و الفوسفات والتطورات المستجدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي و بلدان المشرق العربي و بلدان المغرب العربي و الدول العربية الأقل نموا.

وتأسست اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الإسكوا"، في 9 أغسطس 1973، وتضم 17 بلدا عربية، منها مصر، ولبنان، وسوريا والأردن، اليمن، وفلسطين، ودول الخليج، ودول المغرب العربي.

وقال عبد الله الدريري كبير الاقتصاديين بمنظمة " الإسكوا"، في تصريحات للصحفيين، عقب عرضه للتقرير، بأن الدول العربية تحتاج لإنشاء بنك عربي للأعمار مهمته تنمية المناطق التي شهدت نزاعات وصراعات و إعادة أعمارها، مشيراً إلى أن المنطقة العربية تحتاج لإرادة سياسية لتعبئة موارد مالية ضخمة بهدف تحقيق التنمية في المنطقة.

و تستمر الدورة 28 للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" من 15 سبتمبر/ أيلول إلى يوم 18 من نفس الشهر، وستناقش نتائج المنتدى العربية رفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي استضافته الحكومة الأردنية في أبريل/ نيسان الماضي.

كما ستقدم الأمانة التنفيذية للمنظمة خلال الدورة عرضاً لتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والأنشطة التي تحضر لها المنظمة في إطار السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني 2014، والتي دعت الأمم المتحدة لإحيائها في إطار تكثيف الجهود الرامية إلى دعم هذا الشعب لنيل كامل حقوقه.

ويحتاج أعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي الذي شنه الاحتلال في الثامن من يوليو/ تموز الماضي واستمر 51 يوماً إلى نحو 7.5 مليار دولار أمريكي، وفقاً لتصريح سابق لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.